

مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى

ونحوها وخيف موته بقلعه أمر غاصب بذبحه أي الحيوان ولو نقصت قيمته به أكثر من ثمن الخيط أو لم يكن معدا للأكل كالخيل ويرده أي الخيط لربه لأنه متمكن من رده بذبح الحيوان والانتفاع بلحمه ولا اثر لتضرره بذلك لتعديه كما يرد الخيط بعد موت حيوان غير آدمي لأنه لا حرمة له بعد موته بخلاف الآدمي المعصوم لبقاء حرمة فنتعين قيمته وإن كان الحيوان الذي خيط جرحه محترما غير مأكول رد الغاصب قيمة الخيط لأن حرمة الحيوان أكد لما سبق ومن غصب جوهرة مثلا فابتلعها بهيمة بتفريطه أو لا فكذاك أي حكمها حكم الخيط الذي خاط به جرحها على ما سبق تفصيله ولو ابتلعت شاة شخص مثلا جوهرة آخر غير مغصوبة ولا تخرج أي تعذر إخراج الجوهرة إلا بذبحها وهو أي ذبحها أقل ضرر من ضرر تركها ذبحت وعلى رب الجوهرة ما نقص به أي بالذبح لأنه لتخليص ماله إن لم يفرط رب الشاة يكون يده عليها حين ابتلاعها الجوهرة فإن كانت يده عليها فلا شيء له على رب الجوهرة مما نقصه الذبح لأن التفريط من غيره فكان الضرر على المفرط وإن حصل رأسها أي الشاة ونحوها بإساءة ولم يخرج رأسها إلا بذبحها أو كسره أي الإساءة ولم يفرط أي رب الشاة ورب الإساءة كسر الإساءة لرد ما حصل فيه بغير عدوان لربه وعلى مالکها أي البهيمة أرشه لتخليص ماله ويتجه أنه يجب كسر الإساءة وأخذ أرشه إلا إن وهبها أي البهيمة مالکها له أي لرب الإساءة ولا يجب عليه القبول لما فيه من المنة